

دراسة قياسية للعلاقة بين كمية النقود و الناتج الداخلي الاجمالي في الجزائر خلال الفترة (1970-2014)

بن عيسى أمينة

أستاذة محاضرة بكلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

جامعة تلمسان



ملخص

تبحث هذه الدراسة في مدى وجود علاقة مستقرة طويلة الاجل بين النقود و الدخل في الاقتصاد الجزائري. بمعنى اخر معرفة اثر الكتلة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام بيانات سنوية للفترة (1970-2014). وفي اطار نموذج يضم الكتلة النقدية. بمفهومها الضيق و الواسع و الناتج الداخلي الاجمالي، توصلت النتائج إلى وجود علاقة سببية من الناتج الاجمالي باتجاه الكتلة النقدية. بمفهومها الضيق، مما يدل على أن النمو الاقتصادي في الجزائر مصدره العائدات النفطية و ليس تطور كمية النقود.

الكلمات المفتاحية: النقود - الدخل - النمو الاقتصادي - التكامل المشترك، اختبار جرانجر.

Abstract

The aim of this study is to examinat the existence of a long-term stable relationship between money and income in the Algeria, in other words, the effect of the monetary mass on economic growth in Algeria using annual data for the period (from 1970 to 2014).

Within the framework of a model that includes the monetary mass with its narrow and broad concepts and GDP.

The results have found a causal relationship between the gross output and the narrow mass of the money, which indicates that the economic growth in Algeria is the source of oil revenues and not the development of the amount of money.

Key words: money, income, Co intégration, GDP.

مقدمة

لا يزال مفهوم النقد بالنسبة للاقتصاديين منذ بدايات علم الاقتصاد وحتى يومنا هذا موضوع جدل كبير، ففي حين يرى أنصار المدرسة التجارية أنه شكل من أشكال الثروة، يؤكد التقليديون وبلسان جون ستيوارت ميل "أن لا شيء أقل أهمية من النقد..." تعبيراً عن حيادية النقود. وفي عصرنا الراهن وعلى الرغم من شبه الإجماع على المظهر النقدي للاحتلالات الكبرى كالتضخم والبطالة وعجز الميزانية واختلال ميزان المدفوعات.

نجد أن الآراء تتباين حول طبيعة الدور الذي يؤديه النقد في هذه الظواهر من عدم الاستقرار. وقد بني التحليل الكلاسيكي على مبدأ حيادية النقود الذي ينص على أن النقود ما هي إلا ستار يخفي الجوانب الحقيقية للاقتصاد، ومن ثم يقتصر دورها على تسيير النشاط الاقتصادي دون التأثير على مستواه، الأمر الذي ينعكس مباشرة على المستوى العام للأسعار دون سواه، لذلك ركزت الدراسات الأولى على بحث العلاقة بين النقود والأسعار.

ولكن الأزمة الاقتصادية لعام 1929 دفعت بالمفكرين الاقتصاديين إلى النظر في بعض مسلمات وفرضيات الفكر الاقتصادي الكلاسيكي، وفتحت بذلك الطريق للبحث في الدور الذي يمكن أن تلعبه النقود في الدائرة الاقتصادية. وبالأخص علاقة كمية النقود بالنتائج المحلي الإجمالي. وقد شكلت دراسة هذه العلاقة محور اهتمام العديد من الباحثين والاقتصاديين على المستوى النظري و التطبيقي باعتبار أهداف تحقيق معدلات موجبة للنمو الاقتصادي هو من الأولويات التي تسعى لها حكومات الدول على اختلافها، وخصوصاً عندما يتعلق الأمر بالدول النامية و المتخلفة التي تسعى دوماً إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والخروج من دائرة التخلف ومحاربة الفقر وما يصاحبه من مشكلات اقتصادية واجتماعية. فالنمو الاقتصادي هو ذلك المفهوم الكمي المعبر عن نسبة الزيادة السنوية المسجلة في قيمة الناتج الداخلي الخام لأي اقتصاد كان، أما التنمية فهي تمثل التحسن الملحوظ والمسجل في المؤشرات النوعية أو الكيفية على غرار الجوانب البشرية والثقافية وحتى البيئية... إلخ. و هنا يمكن طرح الاشكالية التالية :

ما هو أثر التغيرات النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر ؟ بمعنى آخر هل يؤدي التغير في كمية النقود الى تغير الناتج الإجمالي الخام ؟

1- الإطار النظري للدراسة

لقد اعتبر الاقتصاديون الكلاسيك أن النمو الاقتصادي يتم تلقائياً دون الحاجة إلى تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية - وقد اعتمدوا في ذلك على فروض معينة دفعتهم إلى عدم تصور إمكانية حدوث بطالة على مستوى الاقتصاد القومي ككل وإلى القول بأن التوازن الاقتصادي يتحقق دائماً عند مستوى التشغيل الكامل - وقد قادهم ذلك للاعتقاد في حياد النقود بحيث يقتصر أثر التغيرات التي تحدث في كمية النقود على إحداث تغيرات مقابلة في قيمتها دون المساس بالنشاط الاقتصادي.

ومن خلال تحليل طبيعة العوامل والمتغيرات التي أدت إلى استقلال الجانب النقدي عن نظيره الحقيقي وفق التحليل الكلاسيكي نجد أن تأثير الزيادة في عرض النقود يظهر على القيم النقدية الممثلة في المستوى العام للأسعار، الأجر النقدي والدخل النقدي.

بينما تتحدد قيم المتغيرات الحقيقية في الجانب العيني منه بصورة مستقلة عن المتغيرات النقدية، وبذلك لا توجد قنوات تأثير نقدية بين القطاع النقدي والقطاع الحقيقي في النموذج الكلاسيكي. ويكون هدف السياسة النقدية وفقاً لهذا التحليل هو تحقيق الاستقرار النقدي مع استبعاد أي تأثير للسياسة النقدية على الجانب الحقيقي للنشاط الاقتصادي.

اما النظرية الكيترية فيمكن اعتبارها أول نظرية شاملة ومتكاملة للاقتصاد الكلي تبحث في كيفية تحديد مستوى الدخل والإنتاج والاستخدام في اقتصاد نقدي. ولتفسير أسباب الأزمة التي وقع فيها الاقتصاد، انطلق كيتر من رفضه لقانون ساي للأسواق والذي بمقتضاه يخلق العرض الطلب المساوي له، والصحيح لديه أن الطلب هو الذي يخلق العرض. وبالتالي قد استبدل كيتر أداة التحليل الكلاسيكي والمتمثلة في العلاقة بين عرض النقود والطلب عليها بأداة أخرى تعرف بـ "الطلب الفعال"، وهو المتغير المستقل الذي يحدد مستويات الاستخدام والناتج والدخل القومي. على عكس الكلاسيك اعتبر كيتر أن النقود سلعة مثل باقي السلع، عليها طلبا مباشراً في حد ذاتها. وبما أن الكلاسيك قد أشاروا إلى أن الطلب على النقود هو طلب مشتق ويكون لغرض المعاملات فقط، أصر كيتر على رفض هذه الفكرة وأكد أن الأفراد يمكنهم طلب النقود للاحتفاظ بها على شكل سائل لعدة أسباب، وليس لسبب واحد وهذا ما أطلق عليه "التفضيل النقدي"، ولقد احتل هذا المفهوم مكانا مهما وواسعا في النظرية النقدية لكيتر وهذا ما ميّزه عن نظرية كمية النقود.

و قد اعتبر فريدمان نظريته هي بمثابة إعادة صياغة للنظرية النقدية الكمية التقليدية بصيغة فيشر (I. Fisher : $MV = PT$)، حيث أوضح فريدمان بأن نظرية كمية النقود بالصيغة التي قدمها فيشر هي ليست نظرية للإنتاج ولا للدخل والأسعار، وإنما هي في الأساس نظرية للطلب على النقود. وفيما يلي تظهر مبادئ النظرية :

❖ يرى أصحاب مدرسة شيكاغو أن التضخم ظاهرة نقدية أساسا ويجد مصدره في نمو كمية النقود بسرعة أكبر من نمو الإنتاج. كما اعتقدوا أن النقود هي المتغير الاستراتيجي في تقلبات النشاط الاقتصادي وأن التقلبات الدورية في الإنتاج هي نتيجة لتحركات كمية النقود.

❖ ينظر النقديون إلى السياسة النقدية على أساس أنها الأداة القوية والفعالة إلى أبعد الحدود في مجال تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

❖ تمارس النقود أثرا مباشرا وهاما على الإنفاق الكلي ومن ثم على الدخل في المدة القصيرة. و لهذا اقترح فريدمان القاعدة النقدية القائلة بضرورة تغيير كمية النقود بمعدل ثابت يساوي معدل التغير الطويل الاجل في الدخل الحقيقي. إن جوهر النظرية المعاصرة لكمية النقود كما صاغها ميلتون فريدمان يتمثل في كونها نظرية للطلب على النقود حيث تهتم بالعلاقة بين التغير في كمية النقود وبين التغير في مستوى الأسعار، وذلك من خلال ما يطرأ على الطلب على النقود من تغيرات.

2- الدراسات السابقة

تعتبر العلاقة بين النقود و الدخل الحلقة الأخيرة و الأهم في إستراتيجية السلطة النقدية، إذ يؤدي التفاعل بين هذين المتغيرين دورا مهما في ديناميكية النشاط الاقتصادي والتأثير على الرفاهية الاقتصادية لأفراد المجتمع، و لهذا نالت دراسة هذه العلاقة اهتماما كبيرا من قبل الإقتصاديين و الباحثين سعيا للوصول إلى تحديد طبيعة و اتجاه هذه العلاقة باستخدام الأساليب القياسية، و بالتالي إعطاء مؤشرات مهمة لصناع القرار في كيفية وضع و توجيه السياسات الاقتصادية بما يتناسب مع أهداف السلطة النقدية.

■ تناولت دراسة (1963 Schwartz and Friedman) العلاقة بين النقود و التضخم في المدى الطويل من خلال دراسة التاريخ النقدي للولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة (1867-1960). توصل الإقتصاديان إلى أن

تغيرات النقود تؤدي إلى تغير الناتج الحقيقي، فالإنخفاض الكبير لعرض النقود يؤدي إلى الانكماش الحاد و هذا ما فسر أزمة الكساد العالمي خلال الفترة (1929-1933)، و بالتالي يؤثر عرض النقود بدرجة كبيرة على الدخل و الأسعار (حسب النظرية الكلاسيكية) كما أنه يمكن لزيادة عرض النقود أن تؤدي إلى زيادة مؤقتة في النشاط الاقتصادي (على المدى القصير) إلى أن يتم تعديل الأسعار والأجور و من ثم يعود النشاط الاقتصادي إلى وضعه السابق، أي إمكانية وجود علاقة سببية قصيرة و طويلة الأجل باتجاه واحد من عرض النقود إلى مستوى الأسعار.

■ و حاولت دراسة (jordan, Anderson, 1968) اختبار العلاقة بين النقود و الناتج و الأسعار في سانت لويس، ولذلك سميت المعادلة المستخدمة في التحليل القياسي بمعادلة سانت لويس (st. Louis équation)، حيث قاما بإجراء تحليل قياسي من خلال تقدير انحدار الناتج القومي باستخدام عرض النقود و الإنفاق الحكومي إضافة إلى متغير الاتجاه الزمني كمتغيرات مستقلة، فتوصلت النتائج إلى أن السياسة النقدية (المثلة بالرصيد النقدي) أكثر فاعلية من السياسة المالية (المثلة بالإنفاق الحكومي) في التأثير على النتائج والأسعار، وبالتالي النقود ليست حيادية في الأجل القصير، فالصدمات النقدية تحدث أثرا في الإنتاج وهذا التأثير يسبق حدوث التأثير في معدل التضخم.

كما اشارت دراسة sims,christopher 1972 الى العلاقة السببية بين النقود و الدخل بالاعتماد على معطيات الاقتصاد الأمريكي. و خلصت الى وجود علاقة سببية في اتجاه واحد من النقود الى الدخل، في حين الاختبارات الاحصائية رفضت الاتجاه العكسي للعلاقة.

وقد قامت دراسة miller 1991 باختبار العلاقة طويلة المدى عن طريق اختبارالتكامل المشترك بين متغيرات الدراسة بالاعتماد على منهجية جرانجر بين كمية النقود و الدخل الحقيقي و بين كمية النقود و الدخل الحقيقي ومعدل الفائدة على الاوراق التجارية وذلك بالاستناد الى معطيات الاقتصاد الأمريكي و خلصت الى وجود علاقة طويلة المدى بين المتغيرات خلال فترة الدراسة

3- تطور السياسة النقدية في الجزائر : إن المرحلة الانتقالية التي عرفها الاقتصاد الجزائري من خلال تبني نظام اقتصاد السوق كان لها أثر كبير على تطور الأوضاع والمؤشرات النقدية الداخلية، من خلال فرض صندوق النقد الدولي عدة إجراءات صارمة في مقدمتها إعادة تقييم لقيمة الدينار الجزائري بتخفيضه بمعدلات كبيرة، ضف إلى ذلك تحول تطبيق البنك المركزي لأدوات السياسة النقدية من شكلها المباشر إلى استخدام الأدوات غير المباشرة في إدارة الائتمان وتوجيهه، وكلها إجراءات وتدابير تدفعنا للتساؤل عن مدى تغير طبيعة تطبيق السياسة النقدية شكلا و مضمونا بعد تغير التوجه الاقتصادي.

قبل سنة 1990 إن السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 1962 إلى غاية عام 1990 كانت حيادية بسبب الدور السلبي للنقود في الاقتصاد الوطني، إذ لم تتمكن تلك السياسة من تحقيق الأهداف والمهام المنوطة بها والسبب في عدم فعاليتها خلال تلك الفترة يرجع أيضا إلى كون تلك الأخيرة لم تكن تعدوا كونها مفهوم نظري منصوص عليه في القوانين التشريعية بعيدا عن الواقع التطبيقي، ضف إلى ذلك اعتماد البنك المركزي على الأدوات المباشرة في الرقابة والتحكم في الائتمان على مستوى جهاز مصرفي هش بعيد كل البعد عن الدور المنوط به من خلال تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر. وقد اعتبر البنك المركزي مجرد ملجأ لتمويل عجز الميزانية العامة، إذ كانت الخزينة العمومية هي المكلفة بمهمة إصدار النقد والتحكم في حجم تداوله.

بعد سنة 1990 لقد حدثت نقطة تحول على مستوى المنظومة المصرفية في عام 1990 بصدر قانون النقد والقرض الذي نص على ما يلي:

❖ منح البنك المركزي استقلالية عن وزارة المالية وتكليفه بتسيير السياسة النقدية، وقد خضع البنك المركزي لعملية إعادة تنظيم إدارية جعلت في مقدوره أن يضطلع بمسؤوليته الجديدة وسمي "بنك الجزائر".

❖ إنشاء مجلس النقد والقرض الذي كان بمثابة السلطة النقدية المسؤولة عن صياغة سياسات الائتمان والنقد الأجنبي والدين الخارجي والسياسات النقدية.

❖ تطبيق قواعد تتسم بالشفافية وتحكم العلاقة بين الخزينة والنظام المالي.

❖ إرساء مبدأ توحيد المعاملة بين المؤسسات الخاصة والعامة بالنسبة لإمكانية الحصول على الائتمان وإعادة التمويل من البنك المركزي وأسعار الفائدة.

❖ إن التطورات النقدية التي حصلت منذ سنة 1990 تعكس مباشرة توجهات السياسة النقدية في ظل اتفاقيات الجزائر مع صندوق النقد الدولي والتي كان لها الأثر الواضح والكبير على تطور الوضعية النقدية في الاقتصاد الوطني، ويمكن التفريق بين ثلاثة توجهات مختلفة للسياسة النقدية .

تمتد الفترة الأولى من عام 1990 إلى غاية سنة 1994 وهي الفترة التي سبقت تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي إذ كان توجه السياسة النقدية نحو التوسع، وتهدف بصفة أساسية إلى تمويل عجز الميزانية الضخمة واحتياجات الائتمان لدى المؤسسات العامة، كما أن التراجع عن سياسة التشدد المالي التي انتهجتها الحكومة في السابق باعتماد برنامج الاستعداد الائتماني من خلال الاتفاقيتين المنعقدتين في عامي 1989 و 1991 مع مؤسسات النقد الدولية التي كانت تهدف إلى مراقبة توسع الكتلة النقدية بالحد من التدفق النقدي، أثّرت في التطورات النقدية بسبب إصدار النقد لتغطية العجز الموازي.

و تمتد الفترة الثانية من سنة 1995 إلى غاية سنة 2000، وعلى عكس الفترة السابقة تم تغيير توجه السياسة النقدية خلال فترة تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي، إذ تم إتباع سياسة نقدية انكماشية صارمة ابتداء من سنة 1994 وذلك بهدف تخفيض معدل التضخم الذي بلغ مستويات أعلى خلال الفترة السابقة نتيجة التوسع النقدي المفرط، وقد تزامن تقييد السياسة النقدية مع فترة تطبيق برنامج التثبيت الاقتصادي الممتد من سنة 1994 إلى سنة 1995. وقد عمدت الجزائر خلال هذه المرحلة إلى تبني برنامج القرض الموسع من سنة 1995 إلى غاية سنة 1998.

اما الفترة الثالثة و الممتدة من سنة 2001 إلى غاية سنة 2006، حيث اعتبرت هذه المرحلة معاكسة في توجه السياسة النقدية باعتماد السلطة النقدية سياسة نقدية توسعية تزامنت مع تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي امتد من أفريل 2001 إلى غاية أفريل 2004 وبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة ما بين 2005- 2009 إذ تعززت المؤشرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد الوطني بشكل ايجابي خلال نفس الفترة. وقد ساهمت العديد من العوامل في تحسين الوضع النقدي في الجزائر ودفعه نحو التوسع، ومن بين هذه العوامل ارتفاع أسعار البترول التي وصلت إلى حدود 54.6 و 67.3 دولار للبرميل الواحد سنتي 2003 و 2004. في حين سجل سعر البرميل الواحد 64.9 و 65.2 دولار خلال سنتي 2001 و 2002 على التوالي.

4 - مسار النمو الاقتصادي في الجزائر:

لقد حاولت السلطات العامة في الجزائر منذ حصولها على السيادة الوطنية بناء أسس وركائز اقتصاد الجزائر المستقلة، وذلك من خلال إتباع العديد من السياسات الاقتصادية والبرامج والمخططات الاقتصادية ضمنت نوعا ما تشييد قاعدة للاقتصاد الوطني تمثلت في الهياكل القاعدية ومؤسسات الدولة من هيئات رسمية وإدارات عمومية ومؤسسات اقتصادية عامة، والهدف من ذلك هو دعم مشاريع ومخططات التنمية الاقتصادية وتحقيق النمو الاقتصادي ولو بمستويات ضئيلة. لتجد الجزائر نفسها مع بزوغ أزمة 1986 أمام حتمية إصلاح اقتصادي شامل، تجلّى في تغيير توجهها الاقتصادي نحو المزيد من الاستقلالية والخصوصية وتقليص دور الدولة في الحياة الاقتصادية وفتح المجال على مسرعيه للاستثمار الأجنبي.

وعلى العموم نجد أن مسار النمو الاقتصادي في الجزائر يتحدد من خلال مرحلتين أو فترتين رئيسيتين هما:

أ. **مرحلة ما قبل الإصلاح:** اعتمدت هذه الفترة على الانتشار الواسع للدولة في جميع المجالات، بحيث كانت المنتج الوحيد والمستثمر الوحيد في الحياة الاقتصادية من خلال الاعتماد على التخطيط والتسيير المركزي، انتهجت خلالها الجزائر سياسة نشطة في مجال الاستثمار في القطاع العمومي، واعتبر النمو الاقتصادي كما لو كان إنشاء قاعدة مادية كثيفة، ترتب عن هذا التوجه تطور كبير في إرساء الهياكل القاعدية والبناء التحتي للاقتصاد والذي يعتبر ثمرة هذه المرحلة التي تمثلت في دعم تمويل القطاع الصناعي مقارنة مع القطاعات الأخرى، في إطار برنامج التصنيع وذلك بالاعتماد على القطاع العمومي ومن ثم المؤسسة الوطنية، وكل ذلك لغرض زيادة مستوى الإنتاج والعمالة وخلق القيمة المضافة. ومنه نجد أن هذه السياسة الاقتصادية قد ترتب عليها أداء اقتصادي لا بأس به، وخاصة في مجال النمو الاقتصادي الذي تراوح ما بين 6% إلى 7% في المتوسط السنوي، تبعه انخفاض في معدلات البطالة التي بلغت 18% سنة 1980، وكذلك قد تحقق هذا النمو بواسطة ارتفاع أسعار النفط ترتب عنها مساهمة هذا القطاع الكبيرة فيالنمو الاقتصادي. إلا أن هذه السياسات نتج عنها انعكاسات سلبية بسبب وجود سوق داخلية واسعة لو يستطع مستوى الإنتاج الوطني تلبية احتياجاتها في ظل تأخر القطاع الفلاحي عن مسايرة ذلك الطلب المحلي.

إن اعتماد الدولة الجزائرية على أسعار النفط كأساس مرجعي لتمويل مشاريعها التنموية وخاصة القطاع الصناعي بإعطاءه الأولوية للاستثمار فيه عن باقي القطاعات الأخرى، جعلها تربط مصير مخططاتها وبرامجها الاقتصادية بسعر النفط على المستوى الدولي، هذا ما نتج عنه صدمة و كارثة اقتصادية خلال النصف الأخير من سنوات الثمانينات بسبب انهيار أسعار النفط وبالتالي حدث أكبر انهيار اقتصادي في الجزائر مؤديا إلى خلل مزدوج في ميزانية الدولة وميزان المدفوعات، غدا الاقتصاد الوطني يعاني من اختلال هيكلي كبير تعثر عن إثره أداء الاقتصاد الجزائري وأصبحت لأول مرة معدلات نمو الاقتصاد تتسم بالسلبية بعد مرحلة هامة من التطور والتوسع، إلا أنها فترة بينت أن الاقتصاد الجزائري كان لا يعدوا كونه اقتصاد قائم على الاستدانة. ولكن منذ ذلك الحين (أزمة 1986) دخل الاقتصاد الوطني إلى مرحلة جديدة عرفت بمرحلة الإصلاح الاقتصادي وإعادة الهيكلة على كافة المستويات.

ب. **مرحلة الإصلاح الاقتصادي:** في بادئ الأمر حاولت السلطات تعزيز جهودها لتصحيح الأوضاع الاقتصادية الكلية التي عرفت اختلالات كبيرة، وعرفت هذه المرحلة أول اقتراب للجزائر من المؤسسات المالية الدولية، وتم التفاهم حول برنامجين بدعم من صندوق النقد الدولي يغطي الفترة 1989 - 1991 تعتمد من خلالها الجزائر على سياسة لإدارة الطلب أقل ما

يقال عنها أنها كانت صارمة من خلال تخفيض قيمة العملة، وتطبيق إجراءات تحرير التجارة وتعديلات على تسعير الصرف الاسمي، زيادة على امتصاص السيولة الزائدة في الاقتصاد ككل. هذه الفترة الأخيرة سميت مرحلة الإصلاحات المحتشمة. أما المرحلة الثانية فعرفت بمرحلة التردد والتراجع في الإصلاح وهي تمتد من 1992 إلى 1993، حيث طبع مسار الإصلاح التردد والارتقاء بخصوص السياسة الاقتصادية، وتباطأت خطى الإصلاح الاقتصادي نتيجة انخفاض قيمة العملة وزيادة الاختلالات رغم إستراتيجية البلاد التي كانت تهدف إلى الوفاء تماما بخدمة الدين الخارجي الذي وصل 30 % من حصيلة الصادرات زيادة على زيادة مستوى الاستهلاك الحكومي وارتفاع حجم الاستثمار الحكومي أيضا ناهيك عن هبوط نسبة الادخار إلى الاستثمار الحكومي بأكثر من 10 % من الناتج المحلي، وقد عرفت الميزانية العامة عجز موازني قدر بـ 10 % سنة 1993 بسبب عدم تعديل سعر الصرف، وكذا اتساع حجم الدعم الحكومي للسلع الاستهلاكية التي شكلت 5 % من الناتج سنة 1993 / 1992. ثالثا، ظهرت مرحلة الإصلاحات الاقتصادية المتسارعة 1994 - 1998 حيث حدث تدهور جديد في الاختلالات زيادة على انخفاض أسعار البترول، وتضاؤل فرص الحصول على التمويل الخارجي مما نتج عنه أزمة في ميزان المدفوعات، فرضت على السلطات العامة صياغة برنامج شامل للإصلاح الاقتصادي تجسد في إبرام اتفاقيتي ماي 1994 وماي 1995 مع صندوق النقد الدولي، بهدف الاستجابة إلى التحول نحو اقتصاد السوق وضبط الأوضاع عن طريق إنعاش الاقتصاد الوطني.

5- منهجية الدراسة

تبحث هذه الدراسة في مدى وجود علاقة مستقرة طويلة الاجل بين كمية النقود و الناتج الداخلي الخام في الاقتصاد الجزائري باستخدام بيانات سنوية للفترة (1970-2014). و المستقاة من صندوق النقد الدولي و البنك الدولي. و عن طريق استخدام أسلوب التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ، إضافة إلى اختبار السببية لجرائجر.

- تعريف متغيرات النموذج : تقترح هذه الدراسة نموذج يتضمن المتغيرات التالية:

المتغير التابع : الناتج المحلي الاجمالي، و قد اعتمدنا في هذه البحث على الناتج المحلي المحسوب بالأسعار الثابتة بناء على الرقم القياسي لأسعار المستهلك (2000=100).

المتغيرات المستقلة : عرض النقود بمفهومها الضيق تتكون من العملة النقدية + الودائع الجارية + الودائع لدى الخزينة. عرض النقود بمفهومها الواسع: تتكون الكتلة النقدية M_2 من التحصيلات النقدية والايداعات البنكية وأشباه النقود (ودائع لأجل (TD) (time deposits)).

و منه يمكن كتابة نموذج الدراسة وفقا للصيغة التالية:

$$gdp = f(M_2, M1)$$

$$GDPT = B_0 + B_1^*M_{2t} + B_2^*M_{1t} + \varepsilon_t$$

- اختبار استقرارية السلاسل الزمنية : قبل إجراء اختبار التكامل المشترك يجب ان تكون السلاسل الزمنية مستقرة من نفس الدرجة ، حيث أن استقرارية هذه السلاسل يعتبر شرطا أساسيا يجب توفره لكي يكون هناك علاقة بين المتغيرات في المدى الطويل. ولدراسة استقرارية السلاسل الزمنية المستعملة تم استخدام اختبار ديكي و فولر الموسع ADF واختبار فيليب بيرون PP بمساعدة برنامج Eviews.

Variable	Teste : ADF		Teste : PP	
	level	1 ^{er} dif	Level	1 ^{er} dif
M1	-5,549* [1,00 0] (1)	-10,625* [0,000] (0)	-0,582* [0,987]	-5,625* [0,000]
M ₂	1,493* [0,999] (1)	-3,711* [0,008] (0)	-7,141* [1,000]	-7,238* [0,000]
GDP	-0,037* [0,956] (0)	-6,544* [0,000] (0)	-0,660* [0,989]	-6,664* [0,006]

أظهرت جميع نتائج اختبارات جذر الوحدة (ADF-PP) احتواء المتغيرات الاقتصادية على جذر الوحدة، أي أنها غير ساكنة بالمستوى العام في حين استقرت كل المتغيرات في الفروق الأولى، ومنه يمكن القول أن M1، GDP، M₂ متكاملة من الدرجة الأولى.

- اختبار التكامل المشترك: لتقدير علاقات المدى لطويل نستخدم أسلوب جوهانسن المتعدد المتغيرات، فهو أفضل من أسلوب الخطوتين المقترح من قبل Engle and Granger والذي يفترض أن متجه التكامل المشترك وحيد عكس أسلوب جوهانسن الذي يسمح باختبارات متعددة حول متجهات التكامل المشترك.

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.549006	33.44461	21.13162	0.0006
At most 1	0.188615	8.778534	14.26460	0.3051
At most 2 *	0.164187	7.532715	3.841466	0.0061

Max-eigenvalue test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level

يتضح من الجدول أنه يوجد علاقة تكامل مشترك واحدة بين المتغيرات وهذا يعني أن هناك علاقات توازنية طويلة الأجل بين بعض المتغيرات أي أنها لا تبتعد كثيراً عن بعضها البعض في المدى الطويل فهي تظهر سلوكاً مشابهاً.

تقدير نموذج تصحيح الخطأ :

بعد التأكد من وجود التكامل المشترك تأتي الخطوة التالية والمتمثلة في تصميم نموذج متجه إنحدار ذاتي، حيث وجود التكامل المشترك بين المتغيرات يعني إمكانية إضافة حد تصحيح الخطأ (ECT)، والذي يقيس سرعة تكيف الاختلالات في الأجل القصير إلى التوازن طويل الأجل في النموذج المقدر.

نتائج نموذج تصحيح الخطأ في الجزائر

ECT	-0,04
$\bar{R}^2$	0,79
F-Statisti	21,34

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن معلمة حد تصحيح الخطأ سالبة ومعنوية عند مستوى معنوية 5%، وتشير هذه النتيجة إلى أن هناك علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات المفسرة ومؤشر أسعار الاستهلاك. وتدل قيمة معاملات التحديد $\bar{R}^2$ على جودة النموذج ومقدرته على تفسير التغيرات في مستوى الأسعار، كما أن قيمة F (وهي أكبر من القيمة الجدولية عند $\alpha = 5\%$) توضح أن هناك علاقة طويلة الأجل ومعنوية عند مستوى الدلالة 10% بين متغيرات النموذج المفسرة ومؤشر أسعار الاستهلاك.

اختبار السببية لجرانجر

وفي الأخير ولمعرفة وجود أي علاقة قصيرة المدى نستخدم اختبار السببية *test granger-causality*، حيث اقترح *granger* معيار تحديد العلاقة السببية التي تركز على العلاقة الديناميكية الموجودة بين السلاسل الزمنية.

نتائج اختبار السببية في الجزائر

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
M2 does not Granger Cause M1	42	0.01154	0.9885
M1 does not Granger Cause M2		0.01357	0.9865
GDP does not Granger Cause M1	42	0.08048	0.0058
M1 does not Granger Cause GDP		6.01402	0.3255
GDP does not Granger Cause M2	42	0.01180	0.9883
M2 does not Granger Cause GDP		1.62430	0.2108

من خلال الجدول أعلاه نجد أنه يوجد علاقة سببية من الناتج الداخلي الاجمالي باتجاه الكتلة النقدية و (باحتمال قدره 0.005)، في حين لا يوجد علاقة من الكتلة النقدية باتجاه الناتج الداخلي. وهذا يعني أن تزايد كمية النقود في الاقتصاد الجزائري سواء بمفهومها الضيق أو بمفهومها الواسع تتبع تزايد الناتج المحلي الاجمالي الجزائري خلال فترة الدراسة (1970-2014).

نتائج الدراسة

-تطابق التحليل النظري مع الدراسة القياسية للعلاقة بين النقود والدخل في الجزائر نتيجة طابع التمويل التضخمي الذي ميز الاقتصاد الجزائري، حيث كان أثر نمو كمية النقود على الدخل ضعيفا نتيجة تقلبات أسعار البترول، و هذه النتائج الاحصائية تنسجم وواقع السياسة النقدية والسياسة الاقتصادية عامة المطبقة في الجزائر، حيث كانت السياسة النقدية غائبة تماما خلال فترة المخططات الإنمائية التي استمرت الى نهاية الثمانينات، حيث كانت خزانة الدولة هي التي تقوم بالدور التمويلي ثم بعدها أصبحت وزارتي التخطيط و المالية تقرر المتطلبات النقدية لتجسيد الخطط الإنمائية الامر الذي يفسر لنا اتجاه العلاقة السببية من الناتج الداخلي الخام؛ الى العرض بمفهومه الضيق.

ابتداء من التسعينات فإن جوهر الإصلاحات الاقتصادية التي عرفتها الجزائر خلاصة تلك المدعمة من قبل المؤسسات المالية و النقدية الدولية،؛ انعكست على واقع السياسة النقدية والاقتصادية في الجزائر، حيث كانت تميل في مجملها الى سياسات نقدية انكماشية تستخدم كمسيلة ضبط اقتصادي وسياسي لإدارة الطلب و ليس العرض، وهذا ما كان واضحا من خلال النتائج الإحصائية.

الأمر الذي يتطلب تفعيل السياسة النقدية في الجزائر بأدواتها المختلفة خلاصة غير المباشرة منها، وجعل أدوات السياسة النقدية اليات أسلسية لتفعيل النشاط الاقتصادي وتحقيق الاداء المرضي في الناتج المحلي.

خاتمة

من خلال تتبع مسار السياسة النقدية وكذا معدلات النمو الاقتصادي بالمقابل مع تطور أداء الاقتصاد الوطني نتيجة تغيير التوجه الاقتصادي، من اقتصاد موجه مركزي معتمد على التخطيط تحت رعاية تامة من قبل القطاع العام نحو تبني نظام اقتصاد السوق الذي نادى بضرورة تقليص دور الدولة في الحياة الاقتصادية فاتحة المجال أمام الخصوصية والاستثمار الأجنبي في

ظل سيادة قانون السوق وفقا لقوى العرض والطلب كأحد دعائم هذا النظام الجديد بالنسبة للسلطات الجزائرية، التي اتخذت خطوة التغيير والتعديل والإصلاح بمشاركة أطراف أجنبية ممثل في صندوق النقد الدولي ولكن ذلك اقتضى العديد من الإجراءات النقدية والمالية على غرار تخفيض قيمة العملة ورفع الدعم على الأسعار وغيرها من الشروط. وكان الهدف من كل ذلك هو سعي السلطات العامة إلى رسم سياسة اقتصادية بمختلف وسائلها وأدواتها تصبوا إلى ضمان الاستقرار النقدي وتحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية ومنه الوصول إلى تسجيل معدلات نمو اقتصادية موجبة نوعا ما. ولكن التحدي الذي وقف ولا يزال يمثل الهاجس أمام السلطات النقدية هو إتباع إستراتيجية نقدية تضمن تقليص الفجوة والفارق بين حجم وكمية النقود المصدرة والمتداولة ومستوى النمو الاقتصادي الحقيقي، وهي الإشكالية التي تسعى دوما إلى إيجاد حلول لها.

المراجع المعتمدة:

(*) المراجع باللغة العربية:

- (1) أحمد فتحي عبد المجيد، بشار أحمد العراقي، التضخم وآليات تأثيره في معدلات الفقر، مجلة بحوث علمية، العراق سنة 2008، عدد 42.
- (2) أحمد فريد مصطفى ومحمد عبد المنعم عضو، الاقتصاد النقدي والمصرفي، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، 2000.
- (3) إسماعيل أحمد الشناوي، إستهداف التضخم والدول النامية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة عين الشمس، 2004.
- (4) بسام الحجار، الاقتصاد النقدي والمصرفي، دار المنهل اللبناني، ط2، بيروت، 2009.
- (5) بلعوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية 2006.
- (6) حسن أحمد عبد الرحيم، إقتصاديات النقود والبنوك، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، مصر 2008.
- (7) حسين محمد سمحان، د. اسماعيل يونس يامن، إقتصاديا النقود والمصارف، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2011.
- (8) رجاء عزيز بندر، إستهداف التضخم، دراسة لتجارب بلدان نامية في السياسة النقدية، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، قسم الإقتصاد الكلي والسياسة النقدية.

(*) المراجع باللغة الأجنبية:

- (9) Bourbonnais, Régis (1989), « économétrie », 2^e édition DUNOD.
- (10) Darrat, AF (1986)/ « money, Inflation and cousality in the north african countries on empiriclinvestigation », journal mroeconomics.
- (11) Egle ,R.F.andGranger,c.w.j.(1987),coitegration and error correction, representation :estimation and testing,Economica,55(2),p250-276
- (12) Gilbert Abraham – Frois / Keynes et la macroéconomie contemporaine / 4^{ème} édition .
- (13) Gilles jacoud / la monnaie dans l'économie ,3^e edition , 1994
- (14) Granger W.J.and Weiss A,(1983),time series analysis of error-correction models, with A.Weiss,studies in Econometrics .
- (15) Michel rawhill/macro économique, théorie et politique, 1968
- (16) Potric Vllieu, inflation et accumuelation du capitake, en annalles économie et de statistique, N° 27, 1992.
- (17) Potric Vllieu, inflation et accumuelation du capitake, en annalles économie et de statistique, N° 27, 1992.
- (18) Roger L.M and David D.V. Modern Money and banking, Mc Graw Huill, Inc. Thired edition, 1993.